

إسرائيل ، او كانت تعيش في حي مئاه - شعارييم المتدين في القدس ، بشكل اوتوماتيكي « (المصدر نفسه) . ومن بين الفتيات اللواتي حصلن على هذا الاعفاء ، « تلك اللواتي كان انتماءهن للطائفي او مكان اقامتهن ، يشهدان على استحالة تأقلمهن في القواعد العسكرية ، وحتى وان لم يكن متدينات » (المصدر نفسه) .

وينحدر تينك الفتيات أساسا ، من اوساط الطوائف الشرقية ، اذا كان ثمة عائلات لا تزال تنظر الى انفصال الفتاة عن البيت قبل الزواج باعتباره كارثة ، ومن المعروف ان « الكثير من المستوطنات في اسرائيل ، لم يرسل حتى الان ولو فتاة واحدة للخدمة العسكرية ، رغم انه من لسن متدينات » (يديعوت احرونوت - ٧٨/٦/٣٠) .

ولانه لم يسمح بنشر اية معطيات عن حجم الاعفاء للفتيات من الخدمة العسكرية ، فقد تراوح التقدير دائما « بين ١٥٪ - ٢٠٪ من كل دورة تجنيد للفتيات » ، ولذلك ، فقد اصيب الكنيست الاسرائيلي بالذهول عندما كشف موشي دايان عام ١٩٧٠ لاول مرة ان « ٤٠٪ من الفتيات المكلفات بالجندي كن قد اعقبن من الخدمة العسكرية ، ومعظمهن لاسباب تتعلق بالعقائد الدينية » (المصدر نفسه) .

وهذا الكشف على لسان موشي دايان ، قاجا حتى اعضاء الكنيست من اوساط الاحزاب الدينية على اختلافها ، اذ ان « المعسكر الديني في اسرائيل ، يشكل من ١٥٪ - ٢٠٪ من مجمل السكان في اسرائيل فقط » (المصدر نفسه) ، فبدت نسبة الاعفاء من الخدمة مبالغاً فيها جدا ، مما ادى الى « اثاره احدى تلك العواصف الموسمية » .

وقد جاءت بعدها ، قضية الفتاة المتدنية « سارة برزاني » ابنة الحاخام المحلي في مستوطنة بيت يوسف ، لتصب الزيت على

« ٨ - ان المكلفة بالخدمة التي اعفيت من خدمة الامن لاسباب دينية ، تضمن لها لدى قيامها بالخدمة الوطنية المحافظة على نمط حياة ديني وفقا للقواعد التي تقرر في النظام » .

[كتاب القوانين ١٣٤ - في ٢٤ ايلول ٥٧١٣ (١٩٥٣/٩/٤) ص ٢٠٦] .

وقد خول وزير العمل بتنفيذ هذا القانون الا انه لم ينفذ مطلقا نتيجة للمظاهرات الدينية المصاحبة ، التي ادت الى ان يتخذ موشي شاريت خليفة بن - غوريون - والذي كان قد وقع قانون الخدمة الوطنية كرئيس للحكومة بالوكالة - « قرارا بتجميده بعد ان اقامت وزيرة العمل آنذاك ، غولده مثير ، جسما للعمل على تنفيذه » .

(معاريف ٧٨/٦/١٥) .

وتمشيا مع قانون « الخدمة الوطنية » ، فقد اجري تعديل على البند ١١ (د) في قانون « خدمة الامن » عام ١٩٥٩ في البند ٢٠ (ج) لقانون ، والذي اصبح نصه ١١ اذا اثبتت المرأة (بدلا من صرحت المرأة) المكلفة بالجندي بالشكل المقرر في النظام وللسلطة المعنية فيه ، ان اسبابا وجدانية ، او اسبابا تتعلق بالعقائد الدينية ، تمنعها من خدمة الامن ، تعفى من واجب هذه الخدمة » [كتاب القوانين ٢٩٦ - ٢١ ايلول ٥٧١٩ (١٩٥٩/٩/٢٤) ص ٤٨٤] .

كما وشكلت وزارة الدفاع « لجان اعفاء » ، للنظر في طلبات الفتيات اللواتي رفضن الخدمة العسكرية ، وقد تالفت هذه اللجان « من شخصيات معروفة ، وحاخام عسكري ، ومندوب عن قسم الطاقة البشرية في الاركان العامسة للجيش » (يديعوت احرونوت ٧٨/٦/٣٠) ، الا انه لم يمثل امام هذه اللجان سوى القليل من الفتيات ، اذ ان معظمهن كان يحصل على الاعفاء دون حاجة الى التثول امامها ، فاعضاء اللجان كانوا لا يترددون في التوقيع على كل طلب تتقدم به اي فتاة ، « كانت قد تعلمت في مؤسسات التعليم الدينية المستقلة المتابعة لاغودات -